ضوابط نقد الرواة وأثرها في الحكم على الناقد

أمين محمد القضاة *

تاريخ وصول البحث: 5 /2005/9م تاريخ قبول البحث: 2005/10/12م

ملخص

يتناول هذا البحث مسائل الجرح والتعديل التي يكثر ولها الجدل، وهي الحكم على أئمة الجرح والتعديل، وتصنيفهم إلى متساهلين أو متشددين، أو معتدلين. وهي قضية قد يكون لها رصيد من الواقع الذي تترتب عليه بعض الآثار.

ولكن المبالغة في هذه المسألة، قد تؤدي إلى أخطاء فاحشة في قبول أقوال علماء الجرح والتعديل – في حق الرواة – أو عدم قبولها. وقد يترتب على ذلك صدور أحكام غريبة في قبول الأحاديث أو ردها كذلك... وربما تكون في الصحيحين، أو في أحدهما.

وقد وجد الباحث عدم وجود ضابط دقيق، متفق عليه بين العلماء، أو بين أكثرهم، بحيث يصلح أن يكون مقياساً يقاس فيه المتشدد من علماء الجرح أو المتساهل منهم، أو المعتدل في حكمه على رواة الحديث.

وهذا البحث محاولة، لبيان حدود كلٍّ من التشدد والتساهل، ومتى يكون الاعتدال في الحكم، وذلك من خلال استنتاج عدد من الضوابط التي يمكن أن تسهم في حل هذه المشكلة. وهذه الضوابط، قد تبدو لأول وهلة سهلة وميسورة، ولكنها حين التطبيق تحتاج من الباحث التروّي وحسن التأمّل، والفهم الدقيق لأقوال هؤلاء النقاد، فهم أهل اجتهاد، ولكلٍ منهم منهجه، وله رأيه الذي بناه على أسس علمية سليمة.

Abstract

This research discusses one of the controversial issues of Jarh & Ta‘dīl, that being judging the Kmams of Jarh & Ta‘dīl as mild, moderate or hardliners in the judgments they themselves had made against those who narrated the sayings of the prophet (Ruwah).

However; exaggeration in this issue can lead to erroneous mistakes in accepting or rejecting the rulings the Imams of Jarh & Ta‘dīl. A consequence of this may be to issue bizarre judgments in accepting or rejecting Prophetical sayings (Ahadith) brought forward by some Ruwah despite the fact that those Ahadith might be listed in any one of the Sahih’s.

The researcher has found that there were no accurate measures, agreed upon by most scholars, by which an lmam can be fairly categorized into mild or hardliner or moderate in his judgments on the Ruwah.

Thus, this research is an attempt at defining the limits of tolerance, moderateness and orthodoxy injudgments through concluding a number of regulating procedures that could assist in solving this issue. These procedures might at first look simple and straightforward, but upon implementation they require patience and sufficient contemplation on part of any researcher and an accurate undrstanding for the sayings of those Imams because they were prominent scholars and each had his own methodology anc his own opinions that were based on solid scientific bases

تمهيد:

لا خلاف في أهمية نقد الرواة ومعرفة أحوالهم، فهو الطريق الذي يوصل إلى الحكم على الحديث، بل إن ذلك يُعدّ من أركان الحكم على الحديث، وقد نشط العلماء منذ وقت مبكّر في هذا المجال، حيث كانت لهم جهود كبيرة في نقد رواة الحديث، جرحاً وتعديلاً، فقد برعوا وأبدعوا في ذلك، وصنَّفوا في هذا العلم مؤلفات جامعة، بحيث كانت حصيلة نتاجهم، وجهودهم في هذا المجال مئات المجلات التي دونت فيها أخبار الرواة وأحوالهم وجميع أمورهم، وكل ما يتعلق بهم من جرح وتعديل، وما يترتب على ذلك من قبول رواياتهم أو ردها.

* أستاذ علوم الحديث، كلية الشريعة، جامعة اليرموك.

وقد اشتهر في هذا المجال في كل عصر من لعصور عدد من الأئمة الأعلام، واعتمدت أقوالهم، وتناقلها العلماء المشتغلون في نقد الحديث والحكم عليه، ودوّنت آراؤهم في كتب جامعة متخصصة عرفت بكتب الرجال، أو كتب الجرح والتعديل، أو كتب العلل، أو كتب التاريخ، وغيرها.

ومع وجود هذه الجهود العظيمة، التي بذل ها هؤلاء النقـاد، والوسائل الكثيرة التي ابتكروها، وما انبثق عن ذلك من أسس وقواعد، لم يصرّحوا بها في غالب الأحيان؛ إلاّ أنهم ربما تعرضوا لبعض الانتقادات، والتعقّبات، ممن جاء بعدهم من علماء هذا الفن، الذين خالفوهم في بعض الآراء، أو الأحكام.

وكان من جملة بعض هذه الانتقادات، ما وصف به بعضهم من التشدد أو التساهل في الحكم على الرواة، وفي الجرح والتعديل، في حين وُصف بعضهم بالاعتدال... وممن وصف بالتشدد، شعبة، وابن معين، والثوري وأبو حاتم والنسائي، ووصف بالتساهل الترمذي والحاكم وابن حبان، وغيرهم. ووصف بالاعتدال، الإمام أحمد، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم من أعلام هذا الفن.

وعلى الرغم من اعتماد العلماء على أقوالهم، وتدوينها في كتب الجرح والتعديل، فإننا إذا أنعمنا النظر في هذه الكتب، ومن خلال الممارسة العملية والتعامل معها، والرجوع إليها، نجد أن هناك مشكلة ذات شقين:

الأول: أن بعض من وصف بالتشدد، أو وصف بالتساهل قد نقل عنه غير ذلك في حق بعض الرواة، بحيث قد تتغير الصورة عنه إن اعتمدنا هذا القول. أو قد يبدو هناك شيء من التناقض في أقوالهم وآرائهم ، وفي أحكامهم على الرواة[1].

الثاني: عدم وجود ضابط دقيق، متفق عليه بين العلماء، أو بين أكثرهم، بحيث يصلح أن يكون مقياساً يقاس فيه المتشدد من علماء الجرح أو المتساهل منهم، أو المعتدل في حكمه على رواة الحديث.

ولا يخفى أن خطورة هذه المسألة، تظهر من خلال ممارسة طلبة العلم، وبعض الباحثين ، لعلم الجرح والتعديل، ومحاولة الحكم على الرواة ، حيث تكاد – في نظرهم- تأخذ حكماً حدّياً، مما يؤدي حين التطبيق إلى بعض الأحكام الغريبة والعجيبة في حق بعض الرواة، وما ينتج عن ذلك من الحكم على بعض الأحاديث. على الرغم من أنها قد تكون مسألة نسبية. فهذا متشدد بالنسبة لماذا، ومتساهل بالنسبة لماذا؟! ومعتدل على أي أساس، فهل هناك ضابط يمكن أن تُبنى عليه مثل هذه الأحكام؟! هذه هي المشكلة الرئيسة في هذا البحث!

وما هذا البحث المتواضع إلاّ محاولة، لبيان حدود كلٍّ من التشدد والتساهل،ومتى يكون الاعتدال في الحكم، وهل له وجود حقيقيمتفق عليه في حقل التطبيق؟ وإذا كان الأمر كذلك ما هي حدوده وضوابطه، وما هي ثماره والآثار المترتبة على ذلكفي قضية الحكم على هؤلاء النقّاد، وما يؤدي إليه من نتيجةنهائية، في مجال الحكم على الحديث بالقبول أو الرد.

وللوصول إلى إجابة مفيدة عن هذه القضايا، لا بد من سلوك منهجية دقيقة، وسأجتهد أن تكون من خلال، تتبع آراء العلماء في الحكم على النقاد، وربط ذلك بالواقع التطبيقي والعملي، الممارس في كتب الجرح والتعديل، وغيرها من الكتب ذات الاختصاص، ثم محاولة الوصول إلى تفسير ظاهرة اختلاف الحكم على هؤلاء النقاد. ثم محاولة استنباط بعض الضوابط التي يمكن أن تظهر من خلال تلك الممارسات.

وسأحاول – بإذن الله – أن أتناول هذا الموضوع من هذا الجانب – بهذه المنهجية – من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : قضية تصنيف النقاد، ووصفهم بالتساهل أو بالتشدد أو الاعتدال.

المبحث الثاني: هل يوجد من بين النقاد متساهل ومتشدد ومعتدل؟

المبحث الثالث: تعارض قول الناقد في الراوي الواحد، وتفسير ذلك.

المبحث الرابع: ضوابط مقترحة لقياس التساهل والتشدد.

الخاتمة : وفيها أهم نتائج هذا البحث.

المبحث الأول: قضية تصنيف النقاد ووصفهم بالتساهل أو التشدد أو الاعتدال.

إن المتتبع لأقوال العلماء، الواردة في حق بعض النقّاد، المنتشرة في كتب الجرح والتعديل، وفي غيرها، يلاحظ عبارات تتردد كثيراً، تدور حول وصف بعض الرواة بأنه متساهل، ووصف بعضهم بأنه متشدد. وقد اشتهر في هذا المجال الكلام المنقول عن الإمام الذهبي رحمه الله، وذلك في رسالته المشهورة (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)، وقد نقل ذلك عنه غير واحد من العلماء، منهم السخاوي حيث قال[2].

(قسم الذهبي من تكلم في الرجال أقساماً: فقسم تكلم في سائر الرواة، كابن معين وأبي حاتم. وقسم تكلم في كثير من الرواة كمالك وشعبة. وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل، كابن عُيينة، والشافعي.. قال: والكل على ثلاثة أقسام أيضاً:

قسم منهم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، فهذا إذا وثق شخصياً فعضّ على قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه، ولم يوثق ذلك الرجل أحدٌ من الحذّاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد، فهذا هو الذي قالوا فيه: لا يقبل فيه الجرح إلا مفسراً، يعني لا يكفي فيه قول ابن معين مثلاً: ضعيف، ولم يبيّن سبب ضعفه، ثم يجيء البخاري وغيره يوثقه...

وقسم منهم متسمِّح، كالترمذي والحاكم، قلت (أي السخاوي) وكابن حزم، فإنه قال في كل من أبي عيسى الترمذي، وأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محي الصفار... وغيرهم من المشهورين: إنه مجهول. (وقسم معتدل، كأحمد، والدارقطني، وابن عدي).

واشتهر مثل هذا القول عن ابن حجر أيضاً. حيث قال:[3](... إن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط. فمن الأولى: شعبة وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه.ومن الثانية: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن. ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد، ويحيى أشد من أحمد. ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

وقد وردت عبارة التشدد، على لسان بعض المتقدمين من علماء الجرح والتعديل، والمشتغلين بهذا الفن، ومن ذلك ما نقل عن علي بن المديني في حق يحيى بن سعيد القطان، حيث قال: [4] (... إذا اجتمع يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن، لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد).

ونقل عن البخاري أن علي بن المديني قال في حق يحيى:[5] (... ويحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال، لا سيّما من كان من أقرانه) وهذا مؤشر إلى أن كلام الأقران في بعضهم بعضاً فيه نظر.. فقد لا يُبنى عليه وصف الناقد بالتشدد، أو بالتساهل.. وقد قبل النقاد من بعضهم مثل هذه الآراء، ولهم في ذلك مبرراتهم، فقد لا يكون الدافع له إلى هذا الرأي، هو التحامل، بل قد يكون أعرف الناس بقرينه!!

ونقل عن النسائي قوله [6]: (لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فإن وثقه ابن مهدي، وضعفه يحيى القطان – مثلاً – فإنه لا يترك لما عُرف من تشدد يحيى ومن هو مثله في النقد).

وذكر مثل هذا ابن تيمية رحمه الله، فقال [7]: (قول أبي حاتم يُكتب حديثه، ولا يحتج به، أبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك إن شرطه في التعديل صعب).

وقال ابـن عبدالهادي، بعد أن ذكر معاوية بـن صالح: (.. وكون يحيى بن سعيد لا يرضاه، غير قادح، يحيى بن سعيد شرطه شديد في الرجال[8]).

ومن المتأخرين يقول اللكنوي [9]: (... فإن هناك جمعاً من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدّدٌ في هذا الباب، فيجرحون الراوي بأدنى جرح، ويطلقون عليه مالا ينبغي إطلاقه عند أولي الألباب.فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر، وجرحه لا يعتبر إلا إذا وافقه غيره ممن ينصف ويُعتبر).

وهكذا فإننا نلاحظ أن عبارة التشدد والتساهل قد وردت على لسان عدد من أهل هذا الشأن، وذكرت في كتبهم، واعتمد هذا الوصف عدد من العلماء بعدهم، حتى أصبحت قضية مسلّماً بها، ولا تحتمل النقاش و لا البحث!! فلا تكاد تجد كتاباً يبحث موضوع الجرح والتعديل، إلاّ وذكر هذه الظاهرة، وذكر قول السخاوي وغيره. وعدّها من المسلّمات، ثم بدأ يبني عليها آراءه وأقواله!

ولكني لا أكاد أجد أحداً بيّن بجلاء ووضوح الأثر العملي المترتب على هذا الأمر.ففي الوقت الذي نجد هذا الوصف ملازماً لهؤلاء النقاد، فإننا نجد أن آراء هؤلاء المتشددين، أو المتساهلين من النقاد، معتمدة عند أهل العلم من علماء الحديث، والمشتغلين بالجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف !! فكتب الجرح والتعديل، المتقدم منها والمتأخر، خير شاهد على هذه الظاهرة.. فهل القضية محصورة في المجال النظري، أم لها حضور في التطبيق، أم ما هي حقيقة الأمر، وكيف نفسر ذلك؟!..

وهكذا فتبقى المسألـة – بنظـري– مطروحة للنقاش، فهل فعلاً هناك تساهل، و هل هناك تشدد، وهناك اعتدال؟ وإذا كان الأمر كذلك فـما هي حدود التشدد، وما هي حدود التساهل، ومتى يكون الاعتدال؟! وما هي ضوابط كل من هذه الأوصاف، وهل يمكن أن نضع ضابطاً يقاس به هذا الأمر؟!

ثم ما هو الأثر العملي المترتب على هذا، وهـل روعي ذلك –من الناحية التطبيقية– حين الحكم على الحديث ؟ أم أن الأمر بقي في مجال البحث النظري فقط، ولكلٍ منهجه، وله اجتهاده ؟.. كل هذا، سأحاول الإجابة عليه– إن شاء الله من خلال المباحث الآتية.

المبحث الثاني: هل يوجد من بين النقّاد متساهل ومتشدد ومعتدل؟

قد يبدو هذا العنوان غريباً، بعد ما نقلت أقوال العلماء في هذا الشأن، كالذهبي، وابن تيمية، وعلي بن المديني، وابن حجر، وغيرهم. ولكن الذي أهدف إليه من خلال هذا العنوان هو، هل وصف العالم بالتشدد، أو بالتساهل، أمر مقرر، وصفة لازمة، أم أن هذه العبارة قيلت في حقه في ظرف معين، ومناسبة مخصوصة؟! ثم هل هذا الوصف يمكن أن يُعدّ منهجاً لهذا الناقد التزم به في كل أحواله، أو في معظمها، بحيث كان هو السمة المميّزة له في نقده للرواة؟ أم صدر منه في حالات خاصة، ومناسبات تقتضي مثل هذا الحكم؟

ولا شك أن الإجابة على هذا التساؤلات، إجابة قاطعة، تحتاج إلى محاولة استقراء آراء هذا العالم في كتب الرجال، ودراستها، وهو أمر ينوء به مثل هذا البحث المتواضع، ولكني سأحاول – إن شاء الله – أن أقدم تفسيراً مبدئياً لهذه الظاهرة وبخاصة أن بعض من وصف بالتشدد، قد عدّل رجالاً ضعفهم آخرون. وبعض من وصف بالتساهل، قد جرح رجالاً وثقهم آخرون. ومثال ذلك:

* غالب بن خطاف القطان، أبو سليمان البصري [10]: فقد تعددت آراء النقّاد في الحكم عليه، بحيث يحتار الناظر– لأول وهلة– في هذا الاختلاف!! فقد وثقه ابن معين والنسائي، وهما ممن عرف بالتشدد – كما ذكر ابن حجر[11]. وفي الوقت ذاته ضعفه ابن عدي، حيث قال[12]: الضعف على حديثه بيّن، وفي حديثه النكرة). ومن المعروف أن ابن عدي قد عدّه العلماء من المتساهلين، أو المعتدلين[13]. ونُقل عن الإمام أحمد – وهو معدود من المعتدلين– أنه قال عنه: ثقة ثقة [14]. وقال عنه أبو حاتم –وهو من المتشددين– صدوق صالح[15]. ومما يُلفت النظر، تضعيف ابن عدي له– وقد عدّه بعضهم من المتساهلين– وغالبٌ هذا، هو من رجال الصحيحين !!

ولكن الذهبي في الميزان، قد فسّر هذا الصنيع من ابن عدي فقال [16]: (قلت: الآفة من عمر [17]؛ فإنه متهم بالوضع، فما أنصف ابن عدي في إحضار هذا الحديث في ترجمة غالب...) وفي هذا إشارة من الذهبي إلى أن سبب تضعيف ابن عدي له، هو الحكم عليه من خلال حديث يُروى عنه!!

* معاوية بن إسحاق بن طلحة القرشي التميمي: وثقه الإمام أحمد بن حنبل، وقال عنه أبو حاتم لا بأس به. والإمام أحمد عدّه بعضهم من المتشددين [18]. وعدّه بعضهم من المعتدلين – كما سبق ذكره– وفي الوقت ذاته نجد أن أبا زرعة الرازي قد جرحه حيث قال عنه[19]: شيخ واهٍ. وأبو زرعة هذا قد عدّه العلماء من المتساهلين[20] أو المعتدلين. وهنا نلاحظ أننا إن عددنا الإمامين أحمد وأبا زرعة، من المعتدلين، فقد اختلفا في الحكم عليه! وإن عددنا الأول من المتشددين، والثاني من المتساهلين، فالخلاف قائم أيضاً، فقد عدّله المتشدد، وجرحه المتساهل!!

*عبد الله بن بَحير الصنعاني أبو وائل القاص : قـال عنه ابن معين: ثقة، ونُقل عن ابن المديني قوله: كان يُتقن ما سمع [21]. وابن معين معدود من المتشددين. ولكنّ ابن حبان قد ذكره في الضعفاء.

ونلاحظ هنا: أن ابن معين وثّقه، وهو من المتشددين. وابن حبان ضعّفه، وهو من المتساهلين!! ولو كانت قاعدة التشدد والتساهل مضطردة في جميع الأحوال، لكان من حق ابن معين أن يجرحه، ومن حق ابن حبان أن يوثقه.

*عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة، المعروف بابن الغسيل: فقد نقل ابن حجر عن ابن معين[22]: أنه قال عنه ثقة، وقال الدارمي عن ابن معين ثقة، وقال أبو زرعة والنسائي والدراقطني: ثقة. ثم نقل قول ابن حبان: كان ممن يُخطئ ويهم كثيراً، مرّض القول فيه أحمد ويحيى وقالا صالح.

والذي يرجع إلى كتاب الذهبي – ميزان الاعتدال يلحظ عدداً كبيراً من الأمثلة على ذلك. بل إن بعض أئمة الحديث، وأعلامه المشاهير، قد رووا عن رجال قد طعن فيهم، وأخرجوا أحاديثهم في كتبهم. وهم في الوقت ذاته قد جُرِّحوا من قبل بعض العلماء، كما هو الشأن في الصحيحين، وغيرهما.

فهذا البخاري رحمه الله قد أخرج لرجال متكلم فيهم في صحيحه مثل محمد ابن أبي عبد الله بن عتيق، وعبد الملك بن إبراهيم الجدّي، وغيرهم. ولا شك أن إخراج البخاري لهم في صحيحه دليل على قبوله رواياتهم. (فدلالة الفعل أقوى من دلالة القول)، ولكن ذلك لا يعني أن يوصف البخاري بالتساهل، أو أن يوصف غيره بالتشدد، ولا يصح مثل هذا الوصف.

ومثل هذا وقع في صحيح مسلم فقد أخرج عدداً من الأحاديث لجماعة جرِّحوا من قبل آخرين، منهم سويد بن سعيد الحدثاني. وإخراج مسلم لحديث سويد ومن هو مثله، لا يعني أن نحكم على مسلم بالتساهل كذلك. ولذلك حينما سُئِل مسلم عن إخراجه حديثَ سويد، أجاب: من أين كنت آتي بنسخة حفص بن

ميسرة بعلو؟ وقد كان مسلم يخرج أحاديثه بهذا الهدف، ولكنه كان يحشد عددا من المتابعات لتؤكد صحة روايته، وأنه قد ضبط حديثه.

وقد وقع ذلك الأمر عند النسائي، الذي اشتُهر وصفه عند كثير من العلماء بأنه (متشدد) فقد قال عنه ابن حجر[23] (...فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي، تجنّب النسائي إخراج حديثه، قيل أن أبا داود يخرج حديثهم، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين ... وحكى أبو الفضل بن طاهر قال: سألت سعد بن علي الزنجاني (ت 471هـ) عن رجل فوثقه، فقلت له: إن النسائي لم يحتج به، فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمن النسائي شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم).

ومع هذا الوصف للنسائي إلا أنه أخرج في سننه لرجال ضعفهم بعض العلماء، ولذلك احتوى كتابه عدداً من الأحاديث غير المقبولة، رواها من طريق رجال ضعفاء!! ومن هؤلاء:الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، الذي ضعفه عدد من العلماء ولكن النسائي قد احتج به وقوى أمره[24].

فهل في مثل هذه الحالة، نستطيع أن نصف النسائي بالتشدد؟! إن مقتضى المنطق يقول: ينبغي أن يوصف بالتساهل، فهو يروي عن ضعيف، عدّه كثير من العلماء غير مقبول الرواية!! أم أن الأمر لا هذا ولا ذاك؟!

ومثل هذا يقال في حق ابن حبان، الذي وصفه كثير من العلماء بالتشدد، والأمثلة السابقة تبين أن ابن حبان كثيراً ما كان يضعف الراوي الذي يوثقه غيره. وهي ليست حالات نادرة عند ابن حبان، بل هي كثيرة.

ومن هنا فلا بد من تفسير لهذه الظاهرة، وهي ظاهرة وصف الناقد بالتشدد، وفي الوقت ذاته نجده يوثق عدداً من الرواة الذين جرحهم النقّاد الآخرون. ووصف بعض النقاد بالتساهل، وفي ذات الوقت قد جرحوا بعض الرواة الذين وثقهم عدد من النقاد الآخرين ومحاولة الإجابة على هذا الأمر، والجواب عليه من وجهين:

الأول: أن هؤلاء العلماء ربما كانوا يقومون باختبار أحاديث الراوي وبخاصة إذا كان القدح في ضبطهم لا في عدالتهم، فإن ثبت لديهم أن هذا المجروح قد ضبط حديثاً أو أكثر من أحاديثه، كان يخرج ذلك الحديث في كتابه. وهذا ما يفسّر إخراج البخاري لأحاديث محمد ابن أبي عبد الله بن عتيق، ومسكين بن بكير الحذّاء، ومحمد بن أبي حفصة وغيرهم[25].

فهؤلاء الرواة لم يخرج البخاري كل أحاديثهم، بل أخرج لأكثرهم حديثاً أو حديثين، وفي هذا دلالة على أن البخاري كان يقوم بفحص أحاديث هؤلاء الرواة، فمن وجده ضبط حديثه، قبله ووضعه في صحيحه. ذلك أن هؤلاء الرواة قد تكلم فيهم النقاد من جهة ضبطهم، لا من جهة عدالتهم – كما سبق ذكره– وهذا يعني أن عدم اتصافهم بتمام الضبط، جعلنا نحكم على أحاديثهم –بالجملة– أنه دون رتبة الصحيح، لأنهم ليسوا ثقات. فإن ثبت أن حديثاً أو أكثر من تلك الأحاديث، قد ضبطه صاحبه –من خلال مقارنته بروايات الثقات– فإن الشك في ضبطه لهذا الحديث قد زال. وعندها يمكن أن يكون له حكم مختلف عن سائر أحاديثه.. وقد يُحكم على هذا الراوي، من خلال هذا الحديث بأنه ثقة[26]. وقد ينسحب الحكم في هذا على الناقد، فإن الناقد الذي يوثق هذا الراوي – لهذا المبرر– لا يعني أن يُحكم عليه بالتساهل. فهذا اجتهاده، وهو مبني على أسس علمية سليمة.

الثاني: أن كل واحد من هؤلاء العلماء وأمثالهم كان له منهج خاص قد التزم به وسار عليه، وكانت له نظرته وله اجتهاده في حق هؤلاء الرواة. وهذا الاجتهاد قد يوافق اجتهاد غيره وقد يخالفه. وهو أمر طبيعي مادام أن هذا الاجتهاد قد بناه على أساس علمي صحيح. ودليل منطقي سليم.

ولذلك فإنه من التسرّع وعدم الإنصاف، أن يَحكم عالمٌ على آخر بالتشدد إن هو جرح راوياً عدله، أو يحكم عليه بالتساهل إن عدّل راوياً جرحه هو. فالأمر لا يعدو كونه مجرد اختلاف في الرأي والاجتهاد. ومردُّ هذا الاجتهاد راجع إلى اختلاف المنهج، واختلاف القواعد التي سار عليها ذلك الناقد. والله أعلم.

ومن الأمثلة على ذلك، الخلاف الذي وقع بين بعض العلماء في وصف ابن حبان، فمنهم من وصفه بالتساهل، ومنهم من وصفه بالتشدد[27].

وقد نقل ابن حجر كلاماً لابن حبان يظهر فيه منهجه في هذا الأمر، قال ابن حجر [28]: (قال ابن حبان: من كان منكر الحديث على قلته لا يجوز تعديله إلا بعد السبر، ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار، لكان عدلاً مقبول الرواية. إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة، حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، هذا حكم المشاهير من الرواة. فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها – انتهى كلام ابن حبان)... ويظهر من هذا أنه كان صاحب منهج، له قواعده وأصوله التي يبني عليها آراءه في الرواة، وأحكامه عليهم جرحاً أو تعديلاً. فهذا اجتهاد مبني على منهج خاصٍّ به.

ومن هنا، فقد عقب ابن حجر على كلام ابن حبان هذا، بقوله: (... وهذا مسلك ابن حبان في كتابه (الثقات) الذي ألفه، فإنه يذكر خلقاً ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون. وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة. ولكن جهالة حاله باقية عند غيره).. فقد استنتج ابن حجر من هذا، أن من منهج ابن حبان، أن جهالة العين ترتفع إذا روى عنه أحد المشهورين[29].

وهذه كما نلاحظ قاعدة وضعها ابن حبان لنفسه، ومنهج التزم به في الجرح والتعديل. ولذلك وصفه بعضهم بالتساهل أحياناً، فإن ارتفاع جهالة العين عن الراوي، إذا روى عنه واحد من المشاهير [30]، يُعدُّ تساهلاً بالنسبة لمن يشترط اثنين في ذلك.. ووصفه بعضهم بالتشدد أحياناً أخرى.

حتى إن ابن حبان قد ذكر بعض الرواة في كتابه الثقات، ثم أعاد ذكرهم في كتاب المجروحين.. ولا شك أن ابن حِبان ليس متناقضاً مع نفسه، بل هو صاحب منهج، يعرف كيف يحكم على الراوي، ويعرف متى يحكم عليه.

بل إن بعض النقاد قد أصدر حكمين على ذات الراوي – كما سأفصله في المبحث التالي – فماذا نصف هذا الناقد، هل هو متشدد أم متساهل؟ أم أنه قد تناقض مع نفسه؟! فالقضية ليست هكذا، وإنما كانت لهؤلاء النقاد نظرتهم، ومناهجهم، ومبرراتهم وكانت عندهم أسباب منطقية، حملتهم على ذلك –والله أعلم–.

المبحث الثالث: تعارض قول الناقد في الراوي الواحد، وتفسير ذلك

الهدف من هذا المبحث، هو بيان أن قول الناقد ، وحكمه على الراوي، قد لا يكون سببه، والحامل له عليه، هو تشدد أو تساهل، بل إن ذلك يمكن أن يرجع إلى أمور أخرى، وأن هذه الظاهرة ليست نادرة عند هؤلاء النقاد، بل هي معروفة ومألوفة. وأن مثل هذا لا يعدٌّ من قبيل التناقض، بل إن ذلك راجع لأمور أخرى.

فإذا كان الاختلاف في الرأي يصدر من الناقد نفسه في حق الراوي الواحد، فإنه من باب أولى أن تتعدد الأقوال في حق الراوي من أكثر من ناقد، فصدور حكم من الناقد بجرح أحد الرواة، الذي عدّله غيره من النقّاد، لا يعني بالضرورة وصف هذا الجارح بالتشدد، أو وصف المُعَدِّل بالمتساهل.

وهكذا فقد يجتمع الجرح والتعديل من إمام واحد من أئمة الجرح والتعديل في الراوي الواحد، وقد عرف ذلك عن بعضهم[31]، منهم الإمام أحمد بن

حنبل، والإمام يحيى بن معين، وأبو حاتم محمد بن حبان البُستي في كتابيه الثقات والضعفاء [32]، كذلك وقع بعضٌ من ذلك للإمام شمس الدين الذهبي في كتبه: تلخيص المستدرك، وميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء.

يقول الدكتور نور الدين عتر في هذا الصدد [33]: (والذي يتبادر إلى الذهن من أول وهلة أن نعمد إلى آخر القولين صدوراً عن الجارح ونعتمد قوله، وذلك ما قاله الإمام بدر الدين محمد الزركشي [34].

ولكن لما أنّ القائل أصوليٌّ ، فهو إمام من أصوليي الشافعية، وهم يقدمون التوفيق بين ما ظاهره التعارض، ثم الترجيح، ثم يلجئون إلى النسخ، فإنه لا بد من تقديم هاتين الخطوتين على اعتماد القول الآخر).

وهذا – والله أعلم – ملحظ الحافظ السخاوي الشافعي في قوله [35]: {فهذا قد لا يكون تناقضاً، بل نسبياً في أحدهما، أو ناشئاً عن تغير اجتهاد، وحينئذٍ فلا ينضبط بأمر كلي، وإن قال بعض المتأخرين إن الظاهر أن المعمول به المتأخر منهما إن عُلم، وإلاّ وجب التوقف}.. ومعنى قوله نسبياً: أي بالنسبة لحديث معيّن، أو شيخ معين، أو حالة معيّنة مخصوصة، أو غير ذلك.

وقد أشار السخاوي إلى ترجيح التوفيق بهذا الوجه على ما ذهب إليه بعض المتأخرين من ترجيح المتأخر من الرأيين على الآخر أو التوقف.

وهذا قد صرح به من قبلُ الإمام المنذري ، فقال في رسالته [36]:{ وأما ما نقل عن يحيى بن معين في توثيق شجاع– أي شجاع بن الوليد السَّكوني – مرّة وتوهينه أخرى، فهذان القولان في زمانين بلا شك، ولا يعلم السابق منهما، ويحتمل أنه وثقه ثم وقف على شيء من حاله بعد ذلك يسوِّغ له الإقدام على ما قاله، ويحتمل أن يكون تكلم فيه أولاً، ثم وقف من حاله بعد ذلك على ما اقتضى توثيقه. وقد نقل مثل هذا عن يحيى بن معين في غير شجاع بن الوليد من الرواة. وكل هذا محمول على اختلاف الأحوال}.

قال د. نور الدين عتر [37]: وهذا وجه يؤيده أمران: الأول: أن التوفيق مقدم على غيره في بحث التعارض. الثاني:أن تطبيقات المحدثين في نحو هذا، تدل على ترجيحهم التوفيق.

وهذا أيضاً ملحظ الحافظ ابن حجر الشافعي أيضاً شيخ السخاوي، فقد قال في اختلاف حكم النسائي على هدبة بن خالد القيسي: قوّاه مرة وضعّفه أخرى، قال ابن حجر [38]: {لعلّه ضعّفه في شيء خاص}.. وليس شيء من ذلك يخالف الزركشي، بل هو تنبيه على التَّحَقُّق من التعارض.

وهكذا يتبيّن لنا أن اختلاف الأقوال في الراوي الواحد، من الناقد نفسه، يمكن أن يكون مردّه إلى اختلاف الاجتهاد، وعندئذٍ يمكن أن نأخذ بالمتأخر من القولين –كما سبق– وهو رأي السخاوي والمنذري، وغيرهم.

أو أن الحكم العام على هذا الراوي هو الضعف، ولكنه يوثق في حالات مخصوصة، وقد يكون الأمر بالعكس، فالحكم العام عليه هو أنه ثقة، ولكن قد يضعّف في بعض الحالات. ويظهر هذا بخاصّة، إذا كان سبب الضعف هو الضبط. وهذا هو صنيع البخاري ومسلم – كما سبق ذكره في المبحث الثاني– والله أعلم.

وهذا الأمر الأخير، وهو أنه لا يوجد ما يمنع أن نجد حكمين على الراوي، وأن كلا الحكمين صحيح. فهذا في حالات معينة، أو أحاديث مخصوصة، وذاك في حالات أخرى وفي أحاديث مختلفة.. وهذا – كما أسلفت– إنما يُتَصورٌ في حال الحكم عليه في مجال الضبط، لا في مجال العدالة.

وهذا هو الرأي الذي يمكن أن أرجّحه، للاعتبارات السابقة، ولأن التطبيق العملي يسير وفق

هذا الاتجاه.. أما الرأي الآخر، فحين التطبيق قد يكون ممكناً أحياناً، وذلك إن عرفنا المتأخر من الرأيين، وهو أمر متعسّر غالباً. ولكنه غير ممكن حينما لا نعرف المتأخر من هذين الرأيين.

المبحث الرابع: ضوابط مقترحة لقياس التشدد والتساهل

كما سبق بيانه فإن التساهل والتشدد والاعتدال، ووصف بعض علماء الجرح والتعديل– وهم من كبار النقّاد – بذلك، إنما هو أمر طبيعي – في غالب الأحيان، ومع أني أرجح أن هؤلاء النقّاد، إنّما هم أصحاب مناهج خاصة في الجرح والتعديل، فلهم آراؤهم، ولهم اجتهادهم. إلا أنه يمكن قبول هذا الوصف في حق هؤلاء العلماء، في بعض الحالات وهي حالات ذكر بعضها العلماء في أبواب الجرح والتعديل، وهم محقّون في ذلك، فأحياناً لا يجد العالم تفسيراً لرأي ذلك الناقد الذي جرح ثقة، أو عدّل ضعيفاً، إلاّ أن يصفه بالتشدد، أو بالتساهل.

ولكن السؤال الذي يُلحّ علينا هو: هل يمكن وضع بعض الضوابط، التي يمكن من خلالها أن نقيس حكم الناقد على الراوي، بحيث يكشف لنا هذا المقياس، مدى تشدد هذا الراوي، أو تساهله، أو اعتداله؟

وقبل الإجابة على هذا التساؤل، لا بدّ من أن أؤكد ما ذكرته سابقاً، وهو أن مردّ ذلك إلى اختلاف المنهج، واختلاف الاجتهاد.. والاختلاف في هذين الأمرين، هو أمر واقع، وحقيقة مقررة، في كل مجالات العلوم والحياة (..ولا يزالون مختلفين) فاختلاف الخبرة، واختلاف التجربة، وتنوع المعرفة، لا بد أن يؤدي بالضرورة إلى الاختلاف في الاجتهاد، ثم اختلاف الآراء، واختلاف الأحكام.

ومن خلال الممارسة العملية، لعلم الجرح والتعديل، وعلم العلل، وسائر علوم الحديث، فإنه يمكنني أن أجتهد في تقديم ما قد أسميه ضوابط مقترحة لا بد من مراعاتها، حين الحكم على هؤلاء النقّاد، بعضها قد أشار إليه بعض العلماء، وبعضها ربما يستنبط من خلال أقوالهم، وممارستهم لعلم الجرح والتعديل. ومن ذلك:

أن لا ينفرد الناقد في الحكم على الراوي، مخالفاً في ذلك الحكم، جمهور النقاد وأئمتهم، وبخاصّة إذا كان هذا الرأي غير مبنيٍّ على دليل وبرهان وحجة قوية، فإذا انفرد الناقد بجرح راوٍ، وخالفه في هذا الحكم كبار الأئمة، وتكرر منه مثل هذا الموقف ففي مثل هـذه الحالة، لا يمكن أن يُحكم على هذا الناقد إلاّ بالتشدد.

وتأصيل هذا الأمر، إنما هو بالقياس على رواية الثقة التي يخالف فيها من هو أوثق منه. فنحكم على هذه الرواية بالشذوذ.. وهنا يمكن أن يُحكم على هذا الناقد بالتشدد. وذلك لمخالفته من هو أولى منه، وهم كبار الأئمة.

أن لا يكون الناقد ممن عُرِف بالتحامل على فئة معيّنة من الرواة. وذلك راجع إلى عدد من الأسباب، نص على أكثرها العلماء، وعلى رأسهم السبكي في رسالته (قاعدة في الجرح والتعديل) ومن هذه الأسباب:

* مراعاة طعن الأقران في بعضهم، وهي ظاهرة معروفة عند بعض علماء الجرح والتعديل، فإذا ورد عن بعضهم طعناً في أقرانه، وجرحاً بيّناً لهم، فإن هذا لا يعني وصف هذا العالم بالتشدد. فربما كان غير ذلك في حق غير الأقران. فهذه من القرائن التي توجب إعادة النظر في حكم هذا الناقد على قرينه. وبالتالي في وصف هذا الناقد بالتشدد أو التساهل، أو الاعتدال.

وهذا يعني أننا لا نستطيع أن نحكم على الناقد بالتشدد أو التساهل، ولا بالاعتدال.فحكمه على قرينه بالجرح، لا يعني أن هذا هو حاله دائماً، وأن التشدد أصبح صفة ملازمة له!!

وقد ذكر ذلك غير واحد من أعلام العلماء وأئمتهم منهم، ابن عبد البر [39]، والسبكي حيث قال:

(ورأيت عند بعض العلماء... أنه لا يجوز شهادة القارئ على القارئ –يعني العلماء– لأنهم أشد تحاسداً وتباغضاً. وقاله سفيان الثوري، ومالك بن دينار. ولعلّ ابن عبد البر يرى هذا. ولا بأس به، غير أنّا لا نأخذ به على إطلاقه، ولكن نرى أنّ الضابط مانقوله: من أن ثابت العدالة، لا يُلتفت فيه إلى قول من تشهد القرائن بأنه متحامل عليه، إما لتعصّب مذهبي أو غيره...)[40].

وقال ابن حجر[41]: (...ويحيى بن سعيد القطان شديد التعنت في الرجال لا سيما من كان من أقرانه...) والأمثلة على ذلك كثيرة لا يتسع المقام لذكرها.

* الأخذ بعين الاعتبار طعن العالم في بعض الأئمة ممن يخالفهم في المذهب وذلك مثل طعن ابن حبان في أبي حنيفة، والذهبي في بعض الحنفية [42]، وابن عدي في الحنفية أيضاً[43]. وهي قضية مقررة، نبّه إليها بعض الأئمة، ومنهم ابن عبد البر، والسبكي– كما سبق ذكره آنفاً– واتفقوا على أن ذلك لا يُعد قدحاً في الناقد. وكذلك فإنه لا يمكن أن يُحكم على الناقد بالتشدّد لهذا السبب، وبخاصّة إذا كان الجرح مفسّراً، ومبين السبب.

* التنبه إلى مبالغة بعض علماء الجرح والتعديــل في تجريح بعض أهل البدع ورد أحاديثهم، لأنهم اتهموا بالتشيع أو الإرجاء، أو القول بخلق القرآن وغير ذلك.

فالذين قبلوا مثل هؤلاء الرواة، لا يجوز وصفهم بالتساهل، كما أن رفض حديثهم لا يعني التشدد.

وحسبنا أن عدداً من هؤلاء قد أخرج لهم أصحاب كتب الحديث المشهورة، وفي مقدمتهم البخاري ومسلم وبقية أصحاب الكتب الستة [44]. فهل إخراج البخاري ومسلم لأحاديث هذا الصنف من الرواة، يُعدّ تساهلاً؟!!

* لا بد من مراعاة الظروف التي عاش فيها هؤلاء العلماء، فقد نشط في عهد بعضهم القصاص والزنادقة، كما هو الشأن في زمن شعبة بن الحجاج، وابن معين، فقد كان الظرف يستدعي شدة التحري والتدقيق، حتى لا يأخذ الناس عمّن يشتبه في روايته. وهذا غير العصر الذي عاش فيه الحاكم حينما ألف كتابه المستدرك، أو ابن حبان حينما ألف كتابه الثقات..

ولهذا وُصف شعبة وابن معين بالتشدد، ووصف الحاكم بالتساهل.. فلو أُخذ هذا الضابط بعين الاعتبار، فلا أظن أننا نحكم على شعبة وابن معين بالتشدد، ولا على الحاكم وغيره بالتساهل. بل هم أصحاب منهج كانوا يتعاملون مع هــذه القضايا ببالـغ الدقّة، فهم يعيشون عصرهم، ويسهمون في حل مشكلاته.

أن لا يصدر حكم الناقد في حق من اشتهر بغير ذلك. كأن يجرح الناقد إماماً مشهوراً بعدالته، كطعن ابن حبان في أبي حنيفة، وابن معين في الشافعي [45] فمثل هذا التصرّف من الناقد قد يجعلنا نحكم عليه بالتشدد ! ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار قضية الأقران، ومخالفة المذهب، وغيرها مما سبق ذكره.

ومثل هذا يُقال في حق الناقد الذي يُعدّل من اشتُهر بين الناس بالضعف، وأنه مجروح. كتعديل بعض النقّاد للواقدي (محمد بن عمر)، وهو الذي يقول عنه الذهبي: استقرّ الإجماع على تركه[46]. فمثل هذا التصرّف من الناقد، قد يجعلنا نحكم عليه بالتساهل.. والله أعلم.

الخاتمة:

وخلاصة القول، فإن قضية الحكم على الناقد، ووصف بعض علماء الجرح والتعديل بالتشدد أو التساهل، قد تكون قضية لها رصيد من الواقع الذي تترتب عليه بعض الآثار وبخاصة فيما يتعلق بقبول قول ذلك الناقد، في حق الراوي، أو ردّه، وما يترتب عليه من قبول الحديث أو رده.

ولكن المبالغة في هذه المسألة، قد تؤدي إلى أخطاء فاحشة في قبول أقوال علماء الجرح والتعديل أو عدم قبولها. وقد يترتب على ذلك صدور أحكام

غريبة في قبول الأحاديث أو ردها كذلك.. وقد تكون في الصحيحين، أو في أحدهما.

ومن هنا فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار تلك الضوابط التي من خلالها نقبل تلك الأحكام أو نردّها. ولا بد كذلك من النظر بموضوعية إلى وصف هؤلاء العلماء بمثل هذه الأوصاف، وبخاصة إذا صدرت من بعض المتأخرين من الباحثين وطلبة العلم، في حق بعض هؤلاء النقاد من المتقدمين.

وهذه الضوابط، قد تبدو لأول وهلة سهلة وميسورة، ولكنها حين التطبيق تحتاج من الباحث التروّي وحسن التأمّل، والفهم الدقيق لأقوال هؤلاء النقاد، فهم أهل اجتهاد، ولكلٍ منهم منهجه، وله رأيه وظروفه.

وحريٌّ بالعلماء اليوم أن يولوا هذه المسألة مزيداً من العناية، ببذل الجهود في سبيل بلورتها، سواء كان ذلك من خلال المؤتمرات أو الأبحاث العلمية، إلى أن تتجلّى الصورة، وتتكامل الضوابط التي ينبغي أن تكون مقاييس موحدة بين أهل هذا الشأن، وبهذا يمكن أن تتقلّص دائرة الاختلاف في هذا المجال.

والله تعالى أعلم، وهو ولي التوفيق،،

الهوامش:

---

(1) ومن هؤلاء ابن حبان، فقد ذكر عدداً من الرواة في كتابه المجروحين، وأعاد ذكرهم في كتابه الثقات. انظر: كتاب الرواة الذين ذكرهم ابن حبان في كتابه المجروحين وأعاد ذكرهم في كتابه الثقات، حيث وجد منهم (159) راوياً.

(2) السخاوي، **فتح المغيث**، ص482. واللكنوي ، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، ص282. وقد وجدت كلام الذهبي هذا في رسالته المسمّاه (**ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**) تحقيق المرحوم الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، ص158. وهو مطبوع مع ثلاثة رسائل أخرى، ط3، 1400هـ/ مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب، سوريا.

(3) ابن حجر، **النكت على ابن الصلاح** ، ج1، ص482.

(4) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ترجمة عبد الرحمن بن مهدي.

(5) ابن رجب الحنبلي ، **شرح علل الترمذي** ، ج1، ص192.

(6) ابن حجر، **النكت على ابن الصلاح**، ج1، ص482.

(7) ابن تيمية ، **مجموع الفتاوى** ، ج4، ص394. وإذا رجعنا إلى الصحيحين، فإننا نجد عدداً من رواتهما، قد جرحه ابن حبان، فقال: **ليس بالقوي**، في خليفة بن خياط، وعبد الرحمن بن حماد، وعياض بن عبد الله الفهري. وقال: **ضعيف**، في الحسن بن ذكوان، وليث ابن أبي سليم. وقال: لا يحتج به، في بشير بن نهيك، وسهل بن أبي صالح..

(8) انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج9، ص178.

(9) **الرفع والتكميل، ص**274-275 . وانظر أمثلة كثيرة ذكرها اللكنوي، نقلاً عن عدد من الأئمة: من ص275-282.

(10) انظر: **ترجمة في تهذيب التهذيب** ج8، ص217.

(11) **النكت على ابن الصلاح**، ج1، ص482.

(12) **التهذيب**، ج8، ص217.

(13) انظر: السخاوي، **فتح المغيث**، ص482. وقد اعترض الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على جعل ابن عدي في عداد المعتدلين وقال ينبغي أن يكون في عداد المتعنتين، وذلك بسبب مبالغته في جرح الحنفية وغيرهم في كتابه (الكامل). انظر : **الرفع والتكميل** ، ص306، هامش (1).

(14) انظر: **تهذيب التهذيب** ج8، ص242.

(15) **المرجع السابق نفسه.**

(16) انظر: **ميزان الاعتدال**، ج3، ص331.

(17) هو عمر بن مختار البصري، روى عنه ابنه عمار ، **ميزان الاعتدال**، ج4، ص223، ترجمة رقم 6213.

(18) انظر: **النكت**، ج1، ص482.

(19) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج8، ص382.

(20) انظر ترجمته في: **تذكرة الحفاظ** ، ج2، ص557. **والتقريب**، ج1، ص365. انظر: **الرفع والتكميل** ، ص130.

(21) انظر: **تهذيب التهذيب** ، ج5، ص154. ترجمة رقم263. وانظر: **الجرح والتعديل**، ج5، ص15.

(24) **تهذيب التهذيب**، ج6، ص190.

(22) انظر: **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ص482.

(24) الذهبي، **الميزان**، ج1، ص437.

(25) انظر بحثي بعنوان (قياس شرط البخاري في الطبقات)، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، مجلد21، عدد 5، سنة 1994م، ص135–137.

(26) المرجع السابق نفسه.

(27) ومن ذلك، كلام اللكنوي في هذا الأمر، حيث قال: وقد نسب بعضهم التساهل إلى ابن حبّان، وقالوا: هو واسع الخطو في باب التوثيق، يوثّق مثيراً ممن يستحقّ الجرح.وهو قول ضعيف، فإنك قد عرفت أن ابن حبّان معدود ممن له تعنّت وإسراف في جرح الرجال، ومن هذا حاله لا يمكن أن يكون متساهلاً في تعديل الرجال. وعلّق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على ذلك بقوله: تابع المؤلفَ اللكنويَّ على هذا الرأي شيخُنا التهانويُّ... وفي هذا الذي ذهبا إليه نظر بالغ، فإنه لا تنافي بين ما نسب إلى ابن حبان من التساهل في باب التوثيق... وما ذكر عنه من التعنّت والإسراف في باب الجرح. **فإنه على ما يبدو متساهل في التعديل، متشدد في الجرح** وقد اشتهر تساهله في التوثيق اشتهاراً كبيراً، (انظر: **الرفع والتكميل**، ص335).

(28) **مقدمة لسان الميزان** ، ج1، ص14–15. **الرفع والتكميل**، ص335.

(29) ولا يخفى أن جمهور المحدّثين على غير هذا الرأي. قال الخطيب البغدادي في **الكفاية** (ص88): ".. المجهول عند أصحاب الحديث، هو من تعرفه العلماء، ومن لم يعرف حديثه إلاّ من جهة راوٍ واحد... وأقل ما ترتفع به الجهالة، أن يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم. إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه" وبهذا قال ابن الصلاح أيضاً . ابن الصلاح، **علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر ، ص112 ، 113. وهو رأي ابن حجر أيضاً في النخبة، والنزهة. انظر: **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر** ، تحقيق: نور الدين عتر، ص101، 102... وغيرهم.

(30) ومن الأمثلة على ذلك: سعيد بن حدّان، وعمرو الطائي، فلم يروِ عنهما غير أبي اسحاق السبيعي. وكذلك: جُرَيّ بن كليب، فلم يروِ عنه غير قتادة... ولا شك أن قتادة، وأبا اسحاق السبيعي من المشاهير.

(31) انظر: نور الدين عتر ، **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**، ص168 ومابعدها.

(32) وقد جمع هؤلاء الرواة زميلنا الدكتور مبارك سيف الهاجري في كتاب له اسمه: **الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين، وأعادهم في الثقات** ، حيث كان عددهم: (159).

(33) **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**، ص168 وما بعدها.

(34) انظر: تعليق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ، **حاشية تدريب الراوي**، ج1، ص309.

(35) السخاوي، **فتح المغيث**، ج1، ص288.

(36) مخطوطة بعنوان (مراتب الجرح والتعديل وتعارضهما) انظر: نور الدين عتـر ، **كُتَيّب ألفاظ الجرح والتعديل والتحقيق في مرتبة صدوق** ، ط1، 1999م، هامش3 ، ص10.

(37) **أصول الجرح والتعديل**، ص170.

(38) ابن حجر **العسقلاني، هدي الساري**، ص447.

(39) ابن عبد البر ، **جامع بيان العلم وفضله** ، ج2، ص150 وما بعدها.

(40) السبكي، **قاعدة في الجرح والتعديل** ، . تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط2، 1398هـ/1978م، دار الوعي ، حلب، سوريا، ص12–13

(41) ابن حجر ، **هدي الساري** ج2، ترجمة: عثمان بن عمر بن فارس، ص147.

(42) انظر: **الرفع والتكميل**، ص126 الهامش.

(43) انظر: **الرفع والتكميل**، ص306 الهامش.

(44) قام الشيخ جمال الدين القاسمي بإحصاء عدد هذا النوع من الرواة في الكتب الستة فكانوا مائة وواحداً وأربعين رجلاً (141). انظر: الشيخ جمال الدين القاسمي، **كتاب الجرح والتعديل** ، ملحق رقم 2، ص109 ومابعدها، وطبعة دار الحديث، القاهرة، سنة 1988م.

(45) نقل السبكي عن ابن عبد البر قوله: (إنه مما نُقم على ابن معين وعِيب به، وذكر قول أحمد بن حنبل: من أين يعرف يحيى ابن معين الشافعي؟ هو لا يعرف الشافعي، ولا يعرف ما يقوله الشافعي، ومن جهل شيئاً عاداه.) انظر: السبكي: **قاعدة في الجرح والتعديل**، ص14.

(46) انظر ترجمته، وقول من وثقه ، **التهذيب** ، ج9، ص363-367. وممن وثقه: الدراوردي، حيث يقول فيه: الواقدي أمير المؤمنين في الحديث. **التهذيب** ، ج9، ص365.